«الوطني»: أسواق العملات تترقب إشارات حول اتفاق بمبادلة الديون اليونانية

قال تقرير بنك الكويت الوطني عن أسواق النقد الأسبوعي ان أسواق العملات الأجنبية تترقب أي إشارة تدل على إتمام الإعداد للاتفاقية المتعلقة بتبادل الديون اليونانية وذلك مع غياب أي توجه واضح في السوق حول طبيعة هذه الاتفاقية، علما بأن المتداولين يتوقعون أن يقوم المسؤولون الأوروبيون بإعداد مسودة عن الاتفاقية المذكورة وذلك لتجنب احتمال أن تتخلف اليونان عن سداد ديونها.

ولفت التقرير الى ان هذه الظروف قد عززت من اقبال المستثمرين خلال الأسبوع الماضي على المخاطرة في السوق، ما دفع بالدولار الأميركي بالتالي إلى التراجع، هذا ويعود تراجع الدولار إلى نتائج اجتماع البنك الاحتياطي الفيدرالي وذلك إلى جانب تصريح برنانكي الذي اعقبه، باعتبار أن البنك المركزي قد مدد فترة تدني معدلات الفائدة على نحو قياسي، كما أنه لم يظهر العزم والاصرار للتصرف حيال وضع الاقتصاد الأميركي الحالي كما كان الحال سابقا.

وأشار الى ان الدولار الأميركي شهد اسبوعا عصيبا له مقابل معظم العملات الأجنبية الأخرى وذلك استنادا إلى أداء مؤشر الدولار خلال الأسبوع، فبعد ان افتتح مؤشر الدولار الأميركي الاسبوع عند 80,20 تراجع المؤشر إلى 79,07 عقب اجتماع البنك الاحتياطي الفيدرالي، وليقفل الاسبوع عند 78,84. أما اليورو فقد حافظ على موقعه المرتفع خلال الأسبوع الماضي بالرغم من أن بنود الاتفاقية المتعلقة بالديون اليونانية لاتزال غير واضحة، وبالتالي فقد افتتح اليورو الأسبوع عند 1,2930 وارتفع لاحقا يوم الخميس ليبلغ 1,3185 وليقفل أخيرا عند 1,5730.

الدولار يشهد أسبوعا عصيبا

وقد سار الفرنك على الخطى نفسها لليورو حيث شهد ارتفاعا له مقابل الدولار الأميركي، إذ افتتح الاسبوع عند 0,9350 ليصل إلى 0,9150 وليقفل الاسبوع عند 0,9125.

أما زوج العملات الدولار الأميركي / الين الياباني فقد شهد أداء مغايرا للمعتاد حيث ارتفع إلى أعلى مستوى له منذ شهرين ليصل إلى 78,28 ثم ليقفل الأسبوع أخيرا عند 76,70.

من ناحية أخرى، ارتفعت أسعار الذهب من 1,660 دولار أميركي للأونصة لتصل إلى أعلى مستوى لها عند 1738,50 دولار أميركي للأونصة ويعود هذا الارتفاع الى ضعف الدولار.

اجتماع البنك الاحتياطي الفيدرالي

وذكر التقرير ان اجتماع البنك الاحتياطي الفيدرالي انتهى خلال الاسبوع الماضي على نحو غير متوقع حيث لم يقدم البنك المركزي على اتخاذ أي خطوة واضحة المعالم لتعديل سياساته وذلك لغرض تعزيز أوضاع الأسواق المالية أو اعتماد أي تيسير كمي.

وقال ان ما شكل مفاجأة للجميع هو البيان الذي تلا الاجتماع، حيث من الواضح ان البنك الاحتياطي يعتزم أن يحافظ على مستويات الفائدة عند الحد المنخفض التي هي عليه وذلك حتى عام 2014، بحيث تم تمديد هذه الفترة حوالي السنة عن الاجتماع السابق. ومن هذا المنطلق، يظهر بيان البنك الفيدرالي عدم قيام البنك باتخاذ أي خطوات جريئة في هذا الخصوص خاصة مع صدور تقييم البنك والخاص بتوقعات النمو الاقتصادي في البلاد والذي جاء بتوقعات ضعيفة. فبحسب هذا التقييم، فإن قطاع الاسكان يعتبر مخيبا للآمال وذلك إلى جانب أن مستويات البطالة لاتزال مرتفعة، كما أن الاستثمارات في البلاد تشهد حالة من التراجع. هذا وتم خفض التوقعات المتعلقة بالناتج المحلي الاجمالي لعام 2012، مع العلم أن البنك الفيدرالي قد أعلن أنه لن يتطرق إلى مستويات البطالة باعتبار أن ذلك لا يعتبر ضروريا خلال الفترة الحالية، كما لم يقدم أي دلائل على أي تيسير كمي ثالث.

من ناحية أخرى، صرح برنانكي بأنه من المرجح أن تبقى الموازنة عند حجمها الحالي وذلك لفترة تفوق الفترة المتوقعة سابقا، مع العلم أن زيادة حجم الموازنة يبقى قيد التداول خلال الفترة الحالية وسيتم اتخاذ الخطوات المناسبة في هذا الخصوص في حال ارتفعت نسبة العمالة أو تراجعت مستويات التضخم طبقا لتوقعات البنك.

وفي تطور مثير للأحداث، أعلن البنك الاحتياطي الفيدرالي نسبة التضخم المستهدفة عند 2,0٪، إلا أنه لم يقدم أي تصريحات واضحة تتعلق بحد البطالة المستهدف، حيث أوضح أن توقعاته المتعلقة بهذه النسبة عند المدى البعيد تتراوح بين 5,2٪ و6,0٪.

تراجع غير متوقع

وأفاد التقرير بأن مبيعات المساكن الجديدة شهدت تراجعا غير متوقع خلال شهر ديسمبر وذلك للمرة الأولى منذ 4 أشهر، وهو ما يعتبر التراجع الأكبر للمبيعات في شركات الانشاءات، فقد تراجع عدد عمليات الشراء للمساكن المستقلة بنسبة 2,2٪ وذلك من 315,000 إلى 307,000 وحدة سكنية، وأقل من 321,000 المتوقعة.

تجدر الإشارة إلى أن العام الماضي يعتبر الأسوأ لهذا القطاع وذلك منذ عام 1963، فخطر حصول أي تراجع إضافي في الأسعار قد يمنع المواطنين من شراء المساكن الجديدة حتى مع تراجع أسعار الرهن على المنازل إلى أدنى مستوياتها على الاطلاق ومع ارتفاع مستويات العمالة.

وأضاف التقرير ان الاقتصاد الأميركي شهد نموا أتى دون التوقعات خلال الربع الرابع من عام 2011، خاصة أن المستهلكين قد حدوا من انفاقاتهم، كما ان الوكالات الحكومية قد اعتمدت المزيد من الاقتطاعات في النفقات، وهو الأمر الذي يبرر قرار البنك الاحتياطي الفيدرالي بالإبقاء على مستويات الفائدة منخفضة للمزيد من الوقت.

هذا وقد ارتفع الناتج المحلي الاجمالي وارتفعت القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات بنسبة سنوية بلغت 2,8٪ وذلك بعد أن ارتفعت بنسبة 1,8٪ خلال الربع السابق، وهي التي تعتبر أقل من نسبة النمو المتوقعة والتي تبلغ 3,0٪. هذا وقد ارتفع النمو الاقتصادي في البلاد، بغض النظر عن النمو الكبير الحاصل في قائمة السلع والموجودات، بحيث بلغ 0,8٪. وقال التقرير ان محضر اجتماع بنك إنجلترا الأخير لشهر يناير أظهر أن البنك يميل نحو ضخ المزيد من الأموال في اقتصاد البلاد المتداعي خاصة مع المخاطر المتزايدة المتعلقة بالاقتصاد العالمي، هذا وقد شدد محضر اجتماع البنك المركزي على امكانية ان تهبط مستويات البطالة بشدة خلال الأشهر المقبلة، بالرغم من ان اضطراب الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط تحمل مخاطر حصول ارتفاع حاد في أسعار النفط.

معاهدة مالية جديدة لتعميم «القواعد الذهبية» في الاتحاد الأوروبي

بروكسل ـ أ.ف.ب: يتوقع ان يوافق القادة الاوروبيون على معاهدة مالية جديدة ترمي الى تعزيز الانضباط المالي المشترك في اعقاب ازمة الديون.

والمعاهدة التي تطالب بها المانيا مقابل تضامنها المالي مع الشركاء الاوروبيين، تنص على ادراج «قواعد ذهبية» على توازن الحسابات.

● «قاعدة ذهبية» مالية: تتعهد الدول الموقعة بوضع «موازنات متوازنة» او «بفائض» في دورة اقتصادية. وهذا التوازن يحدد على انه عجز بنيوي (خارج العناصر الاستثنائية وخدمة الديون) حده الاقصى من 0,5٪ من اجمالي الناتج الداخلي. والدول التي تكشف من جهة اخرى عن ديون شاملة معتدلة، اي «ما دون 60٪ من اجمالي الناتج الداخلي»، ستتمتع بهامش اكبر مع عجز بنيوي مقبول بنسبة 1٪.

● تصحيح تلقائي: سيتعين على كل دولة ان تتوقع بنفسها ان «آلية تصحيح ينبغي ان تنطلق تلقائيا» في حال تجاوز كبير لهذا الهدف، مع وجوب اتخاذ اجراءات في فترة زمنية محددة.

● ادراج ذلك في الدستور اذا امكن: سيكون «من الافضل» ادراج القاعدة الذهبية في الدستور. لكن الامر ليس الزاميا. وفي حال لم تدرج، فان قانونا سيكون كافيا اذا ما ضمنت قوته القانونية انه لن يكون موضع تشكيك دائم. واضطرت المانيا الى قبول هذا التنازل لان عددا من الدول ترفض تعديل دساتيرها او تخشى عدم تمرير ذلك في استفتاء كثير المخاطر.

● عقوبات محكمة العدل الأوروبية: ستتحقق محكمة العدل الاوروبية في كل مكان من تطبيق القواعد الذهبية وفقا للمعايير المطلوبة.

وسيكون بإمكان كل دولة او مجموعة دول ان تتقدم بشكوى اليها، وفي نهاية المطاف يمكنها ان تفرض على الدولة المذنبة غرامة تصل الى 0,1٪ من اجمالي ناتجها الداخلي. وكانت المانيا تريد الذهاب ابعد من ذلك عبر منح المحكمة سلطة معاقبة تجاوز عتبات العجز وديون الدول. وقد اضطرت الى التراجع امام معارضة فرنسا. لكنها لم تعدل عن رايها بالنسبة للفترة اللاحقة: فتكامل معزز (لمنطقة اليورو) يفترض ايضا على سبيل المثال ان تتمكن محكمة العدل الاوروبية من مراقبة الموازنات الوطنية واكثر من ذلك ايضا»، كما قالت المستشارة الالمانية انغيلا ميركل للتو في مقابلة.

● عقوبات شبه تلقائية على العجز المفرط: الحد المقبول من العجز العام السنوي سيبقى محددا بنسبة 3٪ من اجمالي الناتج الداخلي. وهذا التجاوز يجب ان يكون موقتا. وستتعرض منذ الآن كل دولة تنتهك هذه القاعدة لعقوبات شبه تلقائية. وسيكون من الصعب الآن الافلات منها كما في الماضي. وهنا ايضا، كانت بعض الدول ـ هولندا والمانيا وكذلك المفوضية الاوروبية ـ تريد الذهاب الى ابعد من ذلك عبر تطبيق هذه القاعدة ايضا على مراقبة المستوى الشامل للديون. ورفضت ايطاليا التي كشفت عن عجز مرتفع جدا. وسيتم حسم الموضوع الاثنين.

● قمة منطقة اليورو: يتوقع عقد قمتين على الاقل لمنطقة اليورو حصريا كل سنة وان تدعى اليهما الدول الموقعة على المعاهدة مرة في السنة «الى الاقل». لكن بولندا التي لا تنتمي الى الاتحاد النقدي، تعتبر ذلك غير كاف. وترفض فرنسا فتح ابواب كل قمم منطقة اليورو امام الدول الاخرى. وسيحسم الموضوع الاثنين.

● تطبيق المعاهدة: يفترض ان توقع 26 من اصل 27 دولة في الاتحاد الاوروبي على المعاهدة. وحدها بريطانيا ترفض. وسيبدأ تطبيقها فور مصادقة 12 دولة عليها.

رئيس بنك إسكتلندا الملكي يرفض مكافأة بقيمة 1,4 مليون جنيه إسترليني

تخلى رئيس مجلس ادارة بنك اسكتلندا الملكي (آر بي اس) الذي تمتلك الحكومة البريطانية اكثر من 80٪ من اسهمه السير فيليب هامبتون عن مكافأة قدرها 1,4 مليون جنيه استرليني قدمت له في صورة اسهم وذلك على خلفية غضب شعبي بشأن مكافأة مماثلة قدرت قيمتها بأكثر من مليون جنيه استرليني (1,6 مليون دولار) قدمت للرئيس التنفيذي للبنك ستيفن هيستر. وقال مراسل «بي. بي.سي» روبرت بيستون ان السير فيليب هابمتون لن يحصل على 5,17 ملايين سهم رصدت له في 2009 عندما انضم الى آر بي اس. وكان هامبتون حصل في 2010 على راتب اساسي قدره 750 الف جنيه استرليني من دون اي مكافآت اداء او مزايا اضافية فوق ذلك. وقررت الحكومة البريطانية وقف توزيع المكافأة التي كانت مقررة لستيفن هيستر الرئيس التنفيذي للبنك الذي تملك الحكومة نسبة 83٪ منه، بعد تدخلها لانقاذه ابان ازمة الائتمان عام 2008. وقال رئيس الوزراء ديڤيد كاميرون ان عقد هيستر لرئاسة المصرف تم اقراره من قبل حكومة حزب العمال السابقة، مشددا على ان البدائل لما يحصل حاليا قد تكون اكثر صعوبة اذا كان لديك فريق جديد كامل سيدخل بنك آر بي اس. واضاف: نريد لهذا الفريق ان يبدأ عمله لقلب الامور في المصرف وجعله اكثر استقرارا وثباتا لدافع الضرائب البريطاني، ولاعادة كل الاموال التي منحت للبنك من اجل انقاذه. وقالت مصادر من البنك انه سبق ان وعد هامبتون بهذه المكافأة قبل ثلاث سنوات، حين عين في منصبه، كما كان وعد بها مرشح آخر للمنصب.

السير فيليب هامبتون

هيئة الأسواق تطلب من موظفي البورصة تزويدها ببياناتهم في إطار الكشف عن ملكيتهم في الأسهم وأعمالهم التجارية

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان هيئة أسواق المال قامت أمس بإرسال نموذج لموظفي سوق الكويت للأوراق المالية تطلب منهم فيه تزويدها ببياناتهم في اطار الكشف عن ملكيتهم للأسهم وأعمالهم التجارية، وذلك في ضوء التعميم الذي تسلمه الموظفون الأسبوع الماضي، والذي يحظر عليهم ممارسة أي عمل تجاري بشتى انواعه على اعتبار انهم موظفون بالهيئة طبقا للمادة 157 من القانون رقم 7 لسنة 2010. وكشفت المصادر عن ان النموذج تضمن استيفاء معلومات عن كل موظف عبارة عن اسمه ورقمه المدني ورقم تداوله فضلا عن اضافة أي معلومات خاصة بالزوجة والابناء القصر، تتعلق بأي تداولات أو مساهمات في شركات مدرجة وغير مدرجة. ولفتت المصادر الى انه لا توجد مدة محددة للرد على الهيئة، مشيرة الى ان كل مدير إدارة منوط به تجميع هذه النماذج بعد تعبئتها، على ان يقوم بإرسالها لمدير عام السوق بالوكالة فالح الرقبة الذي سيقوم بدوره برفعها الى «هيئة الأسواق».

● شريف حمدي

«كافيو»: نمو اقتصاد أميركا يفاجئ الأسواق

قال تقرير كافيو للوساطة المالية ان الاسبوع الماضي كان حافلا بالبيانات الاقتصادية آخرها تخفيض التصنيف الائتماني لخمس دول أوروبية وهي (ايطاليا، اسبانيا، بلجيكا، قبرص، سلوفانيا) الذي أصدرته وكالة فيتش للتصنيف الائتماني، مشيرا الى ان البيان الأكثر جاذبية بينها هو النمو الحاصل في الاقتصاد الأميركي الذي استطاع أن يسير بوتيرة أسرع في عام ونصف العام وخاصة في الربع الأخير من 2011، حيث كانت الخطوات المتخذة من قبل الشركات لإعادة بناء مخزوناتها والتباطؤ الحاصل في الإنفاق على السلع الرأسمالية هما السبب الرئيسي في مشاهدة النمو في وقت مبكر من هذا العام. واضاف: كما ساعد هذا النمو كل من الدولار الأميركي والين الياباني لحجز مكانهما كملاذ آمن خاصة في الأوقات العصيبة التي يمر بها الاقتصاد المليء بالمخاوف. حيث بلغ الدولار أعلى مستوياته في شهرين أمام الين الياباني ليصل الى 78,28 ين يوم الاربعاء.

ولكن ما لبث أن عاد من مستويات المقاومة عند المتوسط السعري لمائتي يوم ليعود من جديد إلى مستويات 76,66 ين. متأثرا بقرار البنك الاحتياطي الفيدرالي بإبقاء معدل الفائدة عند 0,25٪ لغاية 2014. وطبعا شكل ذلك دافعا قويا لعملة الاتحاد الأوروبي للارتفاع، مصحوبا بتجدد الآمال بعد اجتماع مسؤولين ماليين في منطقة اليورو، إضافة إلى التفاؤل بأن اليونان قادرة على التوصل لحل يرضي دائنيها. واشار الى انه كان للذهب عالمه الخاص مع المستثمرين، حيث أكمل ارتفاعه باتجاه تحقيق مكاسب إضافية يوم الجمعة ليصل إلى 1735 د/أونصه. متوجها بذلك لأفضل أداء أسبوعي منذ أكتوبر الماضي. متأثرا بقرار البنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي الذي أكد استمراره باتباع سياسة إبقاء أسعار الفائدة منخفضة، الأمر الذي دفع الدولار الأميركي للانخفاض ووضعه تحت الضغط مره أخرى. كما كانت أسعار الفضة أيضا في طريقها لأفضل أداء شهري على مستوى تسعة أشهر وأفضل أداء لها في شهر يناير منذ أربع سنوات لتصل إلى مستوى 33,93 دولارا/للأونصه.

وذكر ان أسعار النفط الخام الأميركي ارتفعت يوم الجمعة متأثرة بالعقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي على النفط الإيراني والذي سيبدأ في يوليو 2012 من جهة.

«المركزي الروسي» ينفي حاجة البنوك الروسية إلى سيولة مالية

موسكو ـ أ.ش.أ: نفى البنك المركزي الروسي حاجة البنوك الماسة للسيولة المالية وبالتالي لا يرى ضرورة لاستخدام أدوات على غرار قروض دون ضمانات والتي تم استخدامها في مرحلة الأزمة التي مرت بها من قبل، وان البنك يسعى الآن إلى التصدي لمهمة خفض التضخم، مما يتطلب من البنوك التأقلم مع ظروف جديدة.

جاء ذلك خلال ما تداوله رئيسا أكبر بنكين حكوميين في روسيا هما «سبير بنك» و«في تي بي» ـ على هامش منتدى دافوس الاقتصادي ـ فيما تسعى البنوك الروسية حاليا لتشكيل احتياطي من السيولة تستطيع استخدامه عند الضرورة دون الحاجة إلى اللجوء لسوق البنوك البيني، وهذا يظهر في الأشهر الأخيرة على خلفية التقلبات في الأسواق التي ضاقت كثيرا نتيجة أزمة الثقة ومخاوفها من عدم تمكنها من استرجاع أموالها.

وزراء اقتصاد يعلنون من دافوس التمسك بجولة الدوحة رغم حالتها غير الجيدة

دافوس (سويسرا) ـ كونا: اعرب عدد من وزراء التجارة وكبار رجال الأعمال امام منتدى دافوس «عدم التخلي عن «جولة الدوحة» لتحرير التجارة العالمية التي تأخر الوصول الى حل لها كثيرا» معترفين في الوقت ذاته بأنها «ليست في حالة صحية جيدة».

واعرب وزير التجارة الاسترالي كريغ ايمرسون في جولة الحوار المخصصة لبحث التجارة العالمية الليلة الماضية ان «جولة الدوحة ليست ميتة بل بها من الحياة ما يكفي للاستمرار».

وفي الوقت ذاته انتقد المدير العام لمنظمة التجارة العالمية باسكال لامي قادة الحكومات «لأنهم يركزون طاقاتهم على المحادثات الثنائية والترتيبات الاقليمية مثل الشراكة عبر المحيط الهادئ المقترحة من الولايات المتحدة واستراليا وڤيتنام وبيرو وأربعة بلدان أخرى».

وابدى لامي قلقه الشديد «ازاء اختلاف وتناقض معايير الصناعة والنظم الرقابية ولجوء مختلف الأطراف الى الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف ما يشكل حواجز جديدة أمام الشركات متعددة الجنسيات وشبكات التوريد العالمية التي أصبحت أكثر اتساعا يوما بعد يوم».

واعرب عن افتقاده الى «الكثير من الطاقة السياسية غير المتاحة لإعادة النبض الى المفاوضات متعددة الأطراف» واعتبرها ليست متاحة مبررا ذلك بـ «نقص في المعروض تماما كما هو الحال في مفاوضات التغيرات المناخية».

واوضح لامي «ان الاستراتيجية الجديدة لمنظمة التجارة العالمية في جولة الدوحة هي وضع القضايا الكبرى جانبا في الوقت الراهن» مؤكدا ان المنظمة «سوف تبقى في وضع هادئ الآن لبناء الثقة التي يمكن للمنظمة الاستفادة منها في معالجة القضايا الكبرى».

من ناحيته، دافع المفوض التجاري الأميركي رون كيرك عن وجهة نظر واشنطن مؤكدا ان بلاده لم تتخل عن جولة الدوحة ولكن «الواقع هو أنه من الأسهل التفاوض بشأن الاتفاقات الثنائية التي يمكن أن تخلق المزيد من فرص العمل وتعود بالفائدة على الطرفين».

الأوروبيون يحاولون طي صفحة أزمة الديون رغم اليونان

بروكسل ـ أ.ف.ب: يأمل الاوروبيون ان يبدأوا طي صفحة ازمة الديون على الرغم من الصعوبات المستمرة بالنسبة لليونان وذلك عبر تبني معاهدة انضباط مالي مشدد والسعي وراء اسس لتحريك النمو الراكد، وذلك خلال اجتماع رؤساء دول وحكومات الدول الـ 27 في الاتحاد الاوروبي.

فعلى جدول اعمالهم وضع اللمسات الاخيرة على معاهدة مالية تنشدها باي ثمن المانيا التي تجعل منها شرطا اساسيا مقابل تضامنها مع الدول المتعثرة. والمصادقة على هذه المعاهدة المالية الجديدة التي تفاوضت بشانها 26 دولة في الاتحاد الاوروبي مع رفض بريطانيا الانضمام اليها، ستكون ضرورية مستقبلا لكي تتمكن اي دولة اوروبية من الاستفادة من مساعدات مالية من شركائها. وستفرض المعاهدة على الدول الاعضاء جميعا تطبيق قواعد ذهبية بشان العودة الى توازن الموازنات وادراج عقوبات شبه تلقائية ضد الحسابات العامة التي تتجاوز خطوط التوازن.

ومع ذلك مازالت هناك بعض النقاط الخلافية التي تحتاج الى تسوية الاثنين. واحدى هذه النقاط الحساسة جدا سياسيا، تتناول حجم قمم منطقة اليورو المستقبلية. فبولندا تشدد على ان تتلقى الدعوة اليها ولو انها ليست عضوا في الاتحاد النقدي، وقد شددت من موقفها حيال فرنسا التي ترفض ان تكون هذه الدعوة منهجية.

وترتبط النقطة الثانية بالنظام الجديد للعقوبات شبه التلقائية المخصصة لمعاقبة تجاوز عتبات العجز او الديون الشاملة. وتأمل عدة دول ان تؤدي هذه المعاهدة الى طمأنة البنك المركزي الاوروبي وتشجعه على تكثيف عمله في مواجهة ازمة الديون. وقد تقبل المانيا ايضا في وقت لاحق بزيادة موارد صندوق الانقاذ الدائم لمنطقة اليورو الذي سيتم وضعه على السكة اثناء القمة الاثنين، بما بين 500 الى 750 مليار يورو، في حين ترفض هذا الامر اليوم على الرغم من الدعوات التي اطلقها صندوق النقد الدولي وفرنسا.

واختصر ديبلوماسي اوروبي كبير هذا الوضع بالقول ان المعاهدة يمكن ان «تؤدي الى بعض الحيوية». الا ان الهدف الرئيسي للقمة موجود عمليا في مكان اخر.

فالقادة يريدون الانكباب على بحث النمو والعمل، وهما موضوعان حجبتهما طويلا ازمة الديون وخطط التقشف التي تلقي باعبائها على السكان. ويتوقع تنظيم تظاهرة عامة في بلجيكا الاثنين، يوم انعقاد القمة. وفي ذهن القادة خصوصا توجيه رسالة تفاؤل الى الرأي العام في دولهم. والفكرة تكمن في طي الصفحة بعد عامين من الازمة عبر محاولة طرح مسائل ذات ابعاد اجتماعية مثل البطالة في صفوف الشبيبة. وقال ديبلوماسي ان ذلك «مجرد دعاية سياسية».

وكان رئيس وزراء لوكسمبورغ جان كلود يونكر حذر من «انه لن يكون هناك لا رقم ولا قرار مهم». ويفكر الاوروبيون في اعادة توجيه موازنات بعض الصناديق الاوروبية لمواجهة البطالة في صفوف الشباب ومساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وبصورة اساسية، فان المهمة تبدو شاقة لان الدول الاوروربية لا تفضل الوصفات نفسها لتشجيع النمو بين بريطانيا التي لا تتعهد الا بالتحرير والسوق الاوروبية الموحدة، والمانيا التي تتكلم عن الانضباط المالي والاصلاحات وفرنسا التي ترغب في الانكباب ايضا على دراسة تقارب السياسات الضريبية لتفادي «اغراق» الاسواق.

وعلى الرغم من ان رؤساء الدول يريدون تناول المواضيع على المديين الطويل والمتوسط، فإنه لا يزال يتعين عليهم الاهتمام بالوضع الطارئ في اليونان التي يتعلق مصيرها بالمفاوضات مع الجهات الدائنة في القطاع الخاص لالغاء حوالي 100 مليار يورو من الديون.

وعلى هذا الاتفاق الذي يجري بحثه منذ ثلاثة اسابيع، يتوقف اطلاق خطة الانقاذ الثانية لليونان البالغة قيمتها 130 مليار يورو. وقد يكون ممكنا زيادتها الى 145 مليار يورو بسبب تدهور اقتصاد البلاد، بحسب مصادر اوروبية.

والاتفاق الذي تتفاوض بشأنه اليونان مع المصارف لن يسمح بصورة مضمونة بإعادة مديونية البلد الى 120٪ من اجمالي الناتج الداخلي من الآن وحتى نهاية 2020. وهذا الهدف متعذر بالنسبة الى صندوق النقد الدولي، احد ابرز الجهات الدائنة لليونان.

توظيف النساء المتعلمات يعالج مشكلتي البطالة وتوطين قوى العمل في الخليج

كونا: قال تقرير اقتصادي متخصص ان معالجة نسب البطالة ومشكلة توطين قوى العمل في دول منطقة الخليج العربي تتمثل بتوظيف القطاع الخاص النساء صاحبات المؤهلات العلمية العالية.

واضاف تقرير شركة «بوز.اند.كومباني» الذي نشرته على موقعها الالكتروني امس ان الشركات الخاصة وشبه الخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي تواجه ضغوطا كبيرة لتوطين القوى العاملة بسبب معدل البطالة الاقليمية المرتفع والمتداخل مع نسبة حالية كبيرة من العمال الوافدين في المنطقة.

وبين التقرير ان الاستفادة من مهارات النساء في المنطقة لم تكن موجودة في السابق بسبب التحديات الاجتماعية والمهنية والقانونية فضلا عن اعتماد الشركات الخاصة بدرجة اقل على النساء في العمل.

واشار الى ان توظيف المواطنات ضمن القوى العاملة في المنطقة سيتطلب من الشركات تطبيق برامج داخلية لتوظيف النساء وتنمية مؤهلاتهن والمحافظة عليهن.

كما يتطلب ايجاد حل لعدد من التحديات الاجتماعية والمهنية والقانونية المتجذرة في السلوكيات الثقافية القديمة والحساسة في المنطقة. وافاد بأن خطوة توظيف وتوطين القوى العاملة النسائية من صاحبات المؤهلات العلمية العالية في منطقة الخليج سيسهم في رسم مستقبل المرأة في المنطقة ويعطي الشركات الخاصة «ميزة تنافسية طويلة الامد».

واوضح التقرير ان على شركات المنطقة ضم النساء المواطنات الى قواها العاملة من خلال تبني رؤية توظيف تستقطبهن بواسطة تقديم «مثال ناجح» ذي منصب وظيفي عال يوجد لهن مبرر للالتحاق والعمل في هذا القطاع.